

## قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩١

يربط موازنة هيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية  
للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

قدر كل من استخدمات وإيرادات هيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية لسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٩٤٧٠٠٠ جنيه ( فقط وقده عشرة ملايين و تسعمائة وسبعين ألف جنيه ) وذلك وفقا لما يلى :

#### أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٧٨٢٠٠٠ جنيه ( فقط وقده أربعة ملايين وسبعين واثنان وثمانون ألف جنيه ) موزعة على البابين التاليين :

(أ) بحصة الباب الأول - أجور بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) بحصة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٧٨٢٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٢٤٢٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

#### ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٦١٦٥٠٠٠ جنيه ( فقط وقده ستة ملايين و مائة وخمسة وستون ألف جنيه ) موزعة على البابين التاليين :

(أ) بحصة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) بحصة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٠٦٥٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية للسنة ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٧٨٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة ملايين وسبعين واثنان وثمانون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٦١٦٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين ومائه وخمسة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين:

(أ) بحثه الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٠٨٥٠٠٠ جنيه .

(ب) بحثه الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٨٠٠٠ جنيه .

**(المادة الثانية)**

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقة مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك دون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

**(المادة الثالثة)**

لا يجوز استخدام اعتدالى رسم الدعوة النسبي ، وفوائد بنك الاستئثار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

**(المادة الرابعة)**

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتذار الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

**(المادة الخامسة)**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م ) .

حسني مبارك

وزارة مالية القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات		الإيرادات		الاستخدامات	
(١) الاستخدامات الجارية :			(١) الإيرادات الجارية :		
باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	١٠٠٠٠٠	٧٨٥٠٠	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	٣١٩٦٠٠	٣١٩٦٠٠
جملة الإيرادات الجارية (١) ...	٣١٩٦٠٠	٣٧٨٢٠٠	جملة الإيرادات الجارية (١) ...	٣١٩٦٠٠	٣٧٨٢٠٠
(ب) الإيرادات الرأسمالية :	٣١٩٦٠٠	٣٧٨٢٠٠	باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنته	١٠٨٥٠٠	٧٠٠٠
باب ٤ - الفروض والضمادات الاتجائية ...	٣٠٠٧٠٠	٣٠٠٧٠٠	باب ٤ - استخدامات الرأسمالية :	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية (ب)	٦١٠٧٠٠	٦١٠٧٠٠	باب ٣ - استخدامات الرأسمالية	٢٠٦٥٠٠	٢٠٦٥٠٠
إجمالي الإيرادات ...	١٠٩٤٧٠٠	١٠٩٤٧٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية	٢٠٦٥٠٠	٢٠٦٥٠٠
إجمالي الاستخدامات الرأسمالية (ب)	٩٣٠٣٠٠	٩٣٠٣٠٠	إجمالي الاستخدامات الرأسمالية (ب)	٦١٠٧٠٠	٦١٠٧٠٠